

تقرير رئيسة مجلس الإدارة للربع الثالث ٢٠١٧

المساهمون الكرام،

يسعدني بالنيابة عن مجلس إدارة البنك الوطني العماني أن أعلن عن النتائج المالية للأشهر التسعة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧.

في بيئة تشغيلية صعبة بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط وتبعات ذلك من ضعف النمو الاقتصادي، وتراجع أنشطة الأعمال، واجه البنك سنة اتسمت بالتحدي. وقد كان تأثير ضعف البيئة التشغيلية محسوساً على نطاق كافة قطاعات الاقتصاد. وقد أظهر نمو الائتمان في المصارف التقليدية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ازدياداً بنسبة ٢,١ في المئة حسب النشرات الصادرة من البنك المركزي. لقد كان لانخفاض مستويات الإنفاق الحكومي وما نتج عنه من تضيق في السيولة في السوق، تأثير على نوعية الأصول بالإضافة إلى تكلفة التمويل. وفي ضوء هذه المعطيات، تأثر أداء البنك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧؛ حيث استقر صافي الأرباح للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ عند ٣٤,٥ مليون ريال بالمقارنة مع ٤٢,١ مليون ريال للفترة نفسها من العام الماضي، وبشكل ذلك انخفاضاً بنسبة ١٨ في المئة يعزى بشكل رئيسي إلى ضغط الهوامش على حساب ارتفاع تكاليف التمويل وارتفاع مخصصات خسائر القروض في الإمارات العربية المتحدة. ويواصل البنك المضي قدماً بصورة جيدة في أجندته الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بنمو الدخل غير الممول مع زيادة إضافية طفيفة إلى الميزانية العمومية.

انخفض صافي دخل الفائدة من العمليات المصرفية التقليدية وإيرادات أنشطة التمويل المصرفي الإسلامي بمعدل ٧ في المئة ليصل إلى ٧٠,٧ مليون ريال، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكاليف الودائع. وقد تحسن العائد على الأصول ليعوض بشكل جزئي عن ارتفاع تكاليف الودائع. ويواصل البنك البحث عن فرص مواتية لإعادة تسعير الأصول حتى يتمكن من استعادة الهوامش إلى مستوياتها المرتفعة السابقة.

ارتفع دخل البنك من غير الفوائد بنسبة ٦,١ في المئة ليصل إلى ٢٧,٨ مليون ريال بفعل الزيادة في رسوم القروض ونمو دخل التأمين المصرفي ورسوم القنوات البديلة.

وفي ظل الأوضاع الصعبة للسوق وانخفاض مستوى الإقبال على الائتمان، سيواصل البنك الوطني العماني التركيز على تنويع وتنمية دخله غير الممول.

وبالرغم من تسجيل نمو في الدخل غير الممول، انخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ٣,٧ في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي؛ ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضغط الهوامش. ويسعى البنك جاهداً ليس فقط في إعادة تسعير القروض بل في خفض تكاليفه التمويلية أيضاً.

وتمت إدارة التكاليف على نحو صارم، وارتفعت بنسبة ١ في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي بفعل الزيادة الإلزامية في الرواتب.

وصل انخفاض قيمة القروض والسلفيات للأشهر التسعة الأولى من السنة إلى ١٢,٦ مليون ريال، وهذا أعلى بنسبة ٣٥,٥ في المئة عن العام الماضي، ويعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع مخصصاتنا في الإمارات العربية المتحدة، بينما تحسنت عمليات الاسترداد بشكل طفيف مقارنةً بالعام الماضي.

وصلت نسبة التغطية بالبنك الوطني العماني في سبتمبر ٢٠١٧ إلى ١٠٧ في المئة بالمقارنة مع ١٣٩ في المئة في ديسمبر ٢٠١٦، وذلك بسبب القروض المتعثرة الجديدة خلال العام.

استقرت القروض المتعثرة بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧ عند ٣,٢ في المئة. ويواصل البنك الوطني العماني التركيز على استقطاب الأصول ذات الجودة العالية والمحافظة على معايير الفحص الدقيق للأصول القائمة من خلال أنظمة الإبلاغ المبكر عن المخاطر.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧، نما صافي القروض والسلفيات على نحو طفيف بنسبة ٠,٧ في المئة ليصل إلى ٢,٧ مليار ريال. كما نمت الودائع بنسبة ٣,٨ في المئة من ٢,٤ مليار ريال إلى ٢,٥ مليار ريال. وبقي معدل الودائع منخفضة التكلفة إلى الودائع مرتفعة التكلفة عند مستوى سليم بنسبة ٥٩,٦ في المئة بالمقارنة مع ٦٠,٦ في المئة في ديسمبر ٢٠١٦. وسيواصل البنك التركيز على الودائع منخفضة التكلفة وتنويع قاعدة ودائعه بهدف خفض تكاليف الودائع والحد من التركزات.

واستقر معدل كفاية رأس المال في البنك الوطني العماني عند ١٧,٥ في المئة، وهذا أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية البالغة ١٣,٢٥ في المئة مما يمنح البنك موقعاً قوياً في ظل أوضاع كلية غير مواتية كالتى يشهدها اليوم. ولا يتوقع البنك أي تأثير مادي على نسب رأس المال عندما يدخل المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) حيز التنفيذ اعتباراً من يناير ٢٠١٨. وقد استقرت نسبة حقوق الملكية العامة عند ١٢,٤ في المئة. فإذا أخذنا في الاعتبار أن الأرباح المرحلية البالغة ٣٤,٥ مليون ريال لم تحتسب، فإننا نعتبر أن هذه النسبة سليمة.

الأداء في الإمارات العربية المتحدة

استمرت التحديات التي يواجهها البنك الوطني العماني في الإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠١٧. وبفعل الأوضاع السائدة في هذه السوق، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة لتزيد من الحاجة إلى رفع قيمة مخصصاتها، الأمر الذي انعكس بدوره على الأرباح. ويواصل البنك التركيز على علاقاته مع الشركات بحضور فاعل في السلطنة والإمارات العربية المتحدة للاستفادة من التدفقات التجارية وتوفير القيمة للأعمال التجارية عبر الحدود.

"مزن" للصيرفة الإسلامية

يواصل البنك الوطني العماني تسجيل نمو جيد في عمليات الصيرفة الإسلامية مع نمو الأصول بنسبة ١١ في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي لتصل إلى ١٤٢ مليون ريال، فيما نمت ودائع العملاء بنسبة ١١ في المئة أيضاً لتصل إلى ١٢٥ مليون ريال. وسجلت نافذة "مزن" للصيرفة الإسلامية ربحاً صافياً بواقع ٥٤٥ ألف ريال خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧ مع المحافظة على جودة قوية للأصول.

أبرز الإنجازات

تأكيداً على التزامه بأجندة التنويع الاقتصادي للسلطنة، خطا البنك الوطني العماني خلال الربع الثالث ٢٠١٧ خطوات كبيرة على صعيد الابتكار في مجالي المنتجات والخدمات، وتطوير الموظفين، ودعم قطاعي الرياضة والسياحة في البلاد.

واستهل البنك الربع الثالث بالحصول على جائزة مرموقة من "سيتي بنك" - البنك العالمي الذي يتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً له - تقديراً لتمييزه في خدمات تحويل الأموال بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى كفاءته التشغيلية وارتفاع معدل رضا عملائه. وأشار "سيتي بنك" إلى أنّ البنك الوطني العماني سجل نسبة فائقة في الدقة بلغت ٩٨ في المئة أو أعلى.

وفي نفس الشهر ، حصل البنك الوطني العماني على تقدير وثناء من الشركات لخدماته المصرفية المميزة عبر الحدود بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتتيح هذه الخدمة الآمنة للشركات في كلا البلدين تحويل الأموال بشكل فوري من حساباتها لدى البنك الوطني العماني إلى أي حساب مصرفي آخر في أي من الدولتين.

وفي إطار جهوده المستمرة لحفز ثقافة الابتكار داخلياً وعبر أنحاء السلطنة، واصل البنك الوطني العماني إطلاق منتجات ساعدته على تصدر مشهد الثورة الرقمية في القطاع. فعلى سبيل المثال، أطلق البنك الوطني العماني محفظة الهاتف النقال التي تتكامل مع نظام MpClear، وهو نظام قام بتطويره البنك المركزي العماني يتيح للعملاء تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني بشكل فوري وآمن دون الحاجة إلى تحديد رقم الحساب المصرفي للمستفيد.

ولتبسيط المعاملات المصرفية في سلطنة عمان بصورة أكبر، واصل البنك الوطني العماني أيضاً إثراء سجله الطويل والحافل بالابتكار في الخدمات المالية عبر إطلاق حلول مصرفية قابلة للارتداء باستخدام ساعات اليد الذكية من "آبل" والخدمة المصرفية عبر "تويتر".

وفي دليل آخر على ابتكاره والتزامه بتحسين التجربة المصرفية للعملاء، تعاون البنك الوطني العماني مع وزارة الخدمة المدنية وشركائها لتقديم عرض شامل وفريد من نوعه إلى موظفي الوزارات في جميع أنحاء السلطنة.

شهد الربع الثالث أيضاً التحضيرات النهائية لاستضافة بطولة البنك الوطني العماني الكلاسيكية للجولف ٢٠١٧، والتي تشكل تتويجاً لموسم جولة التحدي الأوروبية وآخر جولات "الطريق إلى عمان" التي ينتقل فيها أفضل ١٥ لاعباً إلى الجولة الأوروبية.

ويتنافس في هذه البطولة نخبة من اللاعبين الواعدين على مدار أربعة أيام للفوز بجائزة نقدية قيمتها ٤٢٠ ألف يورو. وتم التركيز خلال الربع الثالث على إنجاز أعمال الرعاية الرسمية مع انضمام شركات على مستوى الطيران العماني، و"بي إم دبليو" و"يوروبكار" مجدداً لدعم هذا الحدث.

وأخيراً، أعلن البنك الوطني العماني بكل فخر عن قرب افتتاح مقره الرسمي الجديد في مسقط قبل نهاية العام الجاري. وسيكون المبنى الجديد، المكون من تسعة طوابق والكائن في منطقة العذبية، أحد المعالم المميزة للعاصمة العمانية؛ وهو يوفر مساحة بنحو ٥٠ ألف متر مربع من المكاتب العصرية عالية الجودة ومرافق الدعم الأخرى، وبذلك يدخل البنك مرحلة جديدة من النمو انسجماً مع أجندة التنويع الاقتصادي لسلطنة عمان.

شكر وتقدير

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أتوجه بجزيل الشكر إلى مساهميننا الأعزاء، وعملائنا الكرام على دعمهم المستمر للبنك؛ كما أشكر أيضاً الجهات التنظيمية: البنك المركزي العماني، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، والهيئة العامة لسوق المال على دعمهم وتوجيههم المستمر؛ وكذلك فريق الإدارة العليا وكافة موظفي "البنك الوطني العماني" على تفانيهم والتزامهم. وقبل كل ذلك، نتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم "حفظه الله ورعاه" على قيادته الملهمة، ورؤيته الثاقبة، والتي تحت مظلتها تمكنت السلطنة من شق طريقها بعزيمة وثبات نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

روان بنت أحمد آل سعيد

رئيسة مجلس الإدارة